أنماط التعليم قبل الجامعى وانعكاساتها على العدالة التعليمية

(دراسة تحليلية)

دعاء عادل عبدالسميع بدوى شريف

باحثة بكلية التربية -جامعة الزقازيق

ملخص البحث:

مر نظام التعليم فى مصر بالعديد من التغيرات عبر العصور، وكان للنظام السياسى وأيديولوجية الحاكم دور رئيس فى توجيه سياسته ورسم معالمه وأهدافه وفقا لما يخدم أغراض سياسية واجتماعية معينة، وكما كان لسياسة الحكم دور فى توجيه دفة النظام التعليمى كان لسياسة الاحتلال الخطوات الأولى فى إنشاء المدارس الخاصة الأجنبية لتخدم مصالحه وتنشر ثقافته، وازداد الأمر تعقيدا مع تبنى الدولة سياسة الانفتاح الاقتصادى عام ١٩٧٥م، وانحازت السياسات الاجتماعية لصالح الأغنياء، وفُتح المجال لرجال الأعمال والمستثمرين فى كافة القطاعات ومن بينها التعليم فتضاعفت أعداد المدارس الخاصة وتعددت أنماطها، كما عملت الدولة على إنشاء أنماط من التعليم الحكومى بمصروفات تمهيدا لإلغاء مجانية التعليم أو الحد منها بعدما أصبحت المدارس الحكومية شبه معطلة نتيجة لما اعتراها من مشكلات كضعف الإنفاق الحكومى، وضعف مستوى نواتج التعليم وعدم تلبية احتياجات سوق العمل، ويستهدف البحث الكشف عن انعكاسات تعدد أنماط التعليم قبل الجامعى على العدالة التعليمية من خلال استخدام المنهج الوصفى التحليلى لعرض نشأة وتطور أنماط التعليم فى مصر الحديثة، وتشخيص

واقع أنماط التعليم قبل الجامعى فى مصر، وانعكاس تعدد تلك الأنماط على قضية العدالة التعليمية، و وضع مقترحات للحد من الانعكاسات السلبية لتعدد أنماط التعليم على العدالة التعليمية وعلى استقرار وتماسك المجتمع.

الكلمات المفتاحية: أنماط التعليم قبل الجامعى -العدالة التعليمية

Patterns of pre-university education and its implications for educational justice

(An analytical study)

Abstract

The education system in Egypt has undergone many changes over the ages, and the political system and the ideology of the ruler had a major role in directing his policy and drawing its features and goals according to what served certain political and social purposes, and just as the ruler's policy had a role in directing the educational system, the occupation policy had the first steps in establishing schools the foreign private sector to serve his interests and spread his culture, and the matter got worse with the adoption of the state's policy of economic openness during the era of President "Anwar Sadat Social policies sided in favor of the rich, and the way was opened for businessmen and investors in all sectors, including education, so the number of private schools doubled and their types multiplied. The state also worked to establish types of public education with expenses in preparation for the abolition of free education or limiting it after public schools became a well idle as a result of problems such as weak government spending, poor level of education outcomes and

failure to meet the needs of the labor market, so The research aimed to reveal the repercussions of the multiplicity of patterns of pre-university education on educational justice through the use of the descriptive analytical approach to present the emergence and development of patterns of education in modern Egypt, to diagnose the reality of patterns of pre-university education in Egypt, and the reflection of the multiplicity of those patterns on the issue of educational justice, and to put forward proposals to reduce One of the negative repercussions of the multiplicity of education styles on educational justice and the stability and cohesion of society.

Keywords: Pre-university education patterns - educational justice.

مقدمة البحث

يعد التعليم أهم الركائز التى تبنى عليها حضارة أى مجتمع حيث يقاس تقدم الأمم بمستوى التعليم بها، ومدى استفادة كل فرد بأقصى ما تسمح به إمكاناته، وهو الأداة الرئيسة لإكساب المعارف والمهارات اللازمة للتطوير فى عالم يشهد تطورات عاتية.

وقد شهد المجتمع المصري في الفترة الأخيرة العديد من التغيرات منها ما يتصل بالمجال الاقتصادي ومنها ما يتصل بالمجال السياسي والاجتماعي مما كان له انعكاسات واضحة علي المجتمع بمختلف شرائحه، ولم يكن التعليم بمنأي عن تلك التغيرات والتحولات التي طرأت علي المجتمع، إذ لا يمكن النظر إلي التعليم بشكل منعزل عن الظروف والأبعاد المجتمعية. ومن هنا لا يمكن أن يكون هناك تعليم منفصل عن هذه الأبعاد، فالعلاقة بين التعليم كنظام اجتماعي والمجتمع علاقة جدلية فاعلة.[1]

ومما لا شك فيه أن التعليم حق لكل فرد ليتمكن من تحقيق ذاته ويصبح عنصرا فاعلا فى المجتمع. والعدالة فى التعليم لا تعنى مجرد فتح أبواب المؤسسات التعليمية على مصراعيها بالمجان لجميع أفراد المجتمع، دون اعتبار لأحوال هؤلاء الأفراد، وإنما معناها أيضا إزالة العوائق الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية التى تحول دون استفادة الطلاب القادرين من أبناء الطبقات الفقيرة من ذكائهم الذى يؤهلهم للترقى الاجتماعى، وبذلك يعتمد الترقى الاجتماعى على الكفاءة وما تتضمنه من ذكاء موروث وليس على درجة الثراء والنفوذ.[2]

وقد تعددت أنماط التعليم في مصر منذ عهد "محمد علي"، حيث نجحت المحاولات العديدة التي بذلها بعض الأجانب لتأسيس مدارس خاصة في فترة ضعف حكمه.

ومع تبلور سياسة الانفتاح الاقتصادي ظهرت مصارف، وشركات، وفنادق، وتوكيلات أجنبية، واتفاقات علي مشروعات مشتركة يقدم فيها الجانب الأجنبي القروض والخبراء، بالإضافة إلي إيفاد بعثات مصرية للخارج، وقدوم وفود أجنبية إلي مصر، كل ذلك حتم ضرورة الاهتمام بدراسة اللغات الأجنبية .

كل تلك العوامل ساعدت علي إنشاء المزيد من مدارس اللغات الحكومية والخاصة علي حد سواء وفي جميع المحافظات المصرية، حتي أصبح انتشارها ظاهرة علي الرغم من مغالاة هذه المدارس في مصروفاتها ورسومها الدراسية[3]، وبات إنشاء المدارس بمثابة مجال لاستثمار رجال الأعمال والجاليات الأجنبية لتحقيق الأرباح ، وصار التعليم الجيد سلعة لمن يملك الكثير، وحكرا علي الطبقات الاجتماعية التي تستطيع دفع الثمن.

مشكلة البحث

إن تحول المجتمع المصري - منذ بداية السبعينيات تقريبا – من التوجه الاشتراكي إلي التوجه الليبرالي، أدي إلي تغير جذري في بنية العلاقات الاجتماعية

والطبقية، حيث تحول المجتمع من اقتصاد موجه ومخطط يهدف إلي تحقيق تنمية شاملة تحقق مصالح الفئات والطبقات الفقيرة في المجتمع، إلي اقتصاد حر، يرتبط بشكل عضوي بمنظومة الاقتصاد العالمي، فتغيرت وجهة الاقتصاد والتخطيط[4]، فقد انحازت السياسة الاجتماعية فى مصر خلال الفترة الأخيرة لصالح الأغنياء بشكل ملموس، فلم تفرض ضرائب تصاعدية على الدخل، وعملت الحكومات المختلفة على تشريع القوانين التى تسمح بتوفير تعليم خاص وأجنبى متميز بمصروفات عالية لأبناء هذه الطبقة، وتنامت أعداد المدارس الخاصة والأجنبية بشكل ملحوظ، وراحت الدولة تتوسع فى التعليم الخاص على حساب تعليم الفقراء وأبناء الطبقة المتوسطة، وتدنَى مستوى التعليم الحكومى وأصبح يعانى من العديد من المشكلات كارتفاع كلفته، وضعف الإنفاق الحكومى، وضعف مستوى نواتجه التعليمية وعدم تلبيته لاحتياجات سوق العمل .[5]

ورغم ما نص عليه الدستور المصري بالتزام الدولة بتوفير فرص تعليم متكافئة للجميع دون تمييز، إلا أن وزارة التعليم لم تكن صادقة مع الجماهير في القول بأنها ملتزمة بالدستور، وبدأ الالتفاف حوله خروجا عليه لا التزاما به .[6]وتعددت أنماط التعليم بين حكومي، وحكومي تجريبي، وخاص لغات، وأجنبي، ودولي، وغيرها، مما أحدث خللا في المجتمع، وفي تلك العلاقة بين الفرد والدولة؛ التي كان ينبغي أن تقوم علي العدالة بين المواطنين، وبناء علي كل ما سبق يمكن بلورة مشكلة الدراسة فى التساؤلات الرئيسة التالية:

١ - ما التطور التاريخى لأنماط التعليم قبل الجامعى ؟

٢ - ما واقع التعليم قبل الجامعى وأهم أنماطه؟

٣ - ما انعكاسات تعدد أنماط التعليم قبل الجامعى على العدالة التعليمية؟

٤ - ما أهم النتائج والمقترحات التى تسهم فى الحد من انعكاسات تعدد أنماط التعليم على العدالة التعليمية؟

أهداف البحث:

سعت الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

١ - التعرف على التطور التاريخى لأنماط التعليم.

٢ - تشخيص واقع التعليم قبل الجامعى، وأهم أنماطه.

٣ - الكشف عن انعكاسات تعدد أنماط التعليم قبل الجامعى على العدالة التعليمية.

٤ - صياغة مقترحات للحد من انعكاسات تعدد أنماط التعليم على العدالة التعليمية.

أهميةالبحث:

تنقسم أهمية البحث إلى:

أهمية نظرية

- تناولها لقضية مهمة وهى تعدد أنماط التعليم قبل الجامعى فى مصر
- تناولها لقضية العدالة التعليمية فى ظل وجود أنماط شتى للتعليم قبل الجامعى.

أهمية تطبيقية

- وضع مقترحات للحد من انعكاسات تعدد أنماط التعليم قبل الجامعى على قضية العدالة التعليمية

- من المتوقع أن يستفيد من نتائجها الفئات التالية : الطلاب في المدارس علي اختلاف أنماطها، الباحثون، راسمو السياسة التعليمية، والقائمون علي اتخاذ القرارات التعليمية .

منهج الدراسة

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي باعتباره أنسب المناهج المستخدمة في وصف الظواهر وجمع البيانات عن المشكلة موضوع الدراسة، حيث يفيد في تحليل الأدبيات المتعلقة بنشأة وتطور أنماط التعليم قبل الجامعى، وانعكاساتها على قضية العدالة التعليمية من خلال تحليل الدراسات والبحوث السابقة فى هذا المجال والخروج منها بالنتائج والتوصيات التى تسهم فى تحقيق العدالة التعليمية.

مصطلحات البحث

العدالة التعليمية

عرفت العدالة بأنها إزالة العوائق الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية التى تحول دون استفادة الطلاب القادرين من أبناء الطبقات الفقيرة من ذكائهم الذى يؤهلهم للترقى الاجتماعى، وبذلك يعتمد الترقى الاجتماعى على الكفاءة وما تتضمنه من ذكاء موروث وليس على درجة الثراء أو النفوذ.[7]

أولاً مدخل تاريخي لتعدد أنماط التعليم في مصر الحديثة :

يعد ظهور "محمد علي" عام (١٨٠٥) إيذاناً بأفول ثلاثة قرون من الجهل والضعف والتخلف عاشتها مصر تحت حكم العثمانيين، وبزغت بظهوره نهضة جديدة أخرجت مصر من كبوتها ودفعت بها إلى مستوى الدول القوية. وأرسي "محمد علي" الأساس المتين

لبناء مصر الحديثة، وبدأ بإنشاء المدارس وخلق طبقة من العلماء المتخصصين في الهندسة والطب والعمران والأخذ بالأساليب التي أخذت بها الحضارة الأوروبية...حيث كان التعليم قبله محصوراً في الكتاتيب التي تعلم الصبية مباديء الدين و القراءة والكتابة والحساب، ولم يكن الأزهر يقدم لطلابه سوي قشور من علوم الدين واللغة في شكل حواشي وشروح وتعليقات علي كتب الأسلاف، وتوقفت فيه حركة التأليف والإبداع .[8]

وقد عنى "محمد علي" بنشر التعليم علي اختلاف درجاته من عال وثانوي وابتدائي، ويتبين من مقارنة تاريخ المنشآت العلمية إنه عني أولا بتأسيس المدارس العالية وإيفاد البعثات، ثم وجه نظره إلي التعليم الابتدائي فاتخذ التعليم شكل الهرم المقلوب. وبدأ بمدرسة الهندسة (١٨١٦) حيث رأي أن البلاد في حاجة إلى مهندسين لتعهد أعمال العمران فيه[9]، ولما ضاقت مدرسة المهندسخانة عن الوفاء بحاجة البلاد من المهندسين، أنشأ في عام ١٨٣٤ مدرسة أخري للمهندسخانة في بولاق، وعُين "أرتين أفندي" -أحد خريجي البعثات العلمية - وكيلا لها .[10]

وتوالت في عهد "محمد علي باشا" المدارس المدنية....فقد تأسست مدرسة الطب وبدأت فيها الدراسة عام١٨٢٧، ثم مدرسة الصيدلة في أبي زعبل عام١٨٣٠. ومدرسة الولادة١٨٣١كجزء من مدرسة الطب. وافتتحت مدرسة الكيمياء التطبيقية في عام ١٨٣١. ولتخريج المحاسبين والكتبة افتتحت الدرسخانة الملكية في عام ١٨٢٩. كما تم فتح مدرسة الصنايع في رشيد عام ١٨٣١ ومدرسة الري في بولاق عام ١٨٣١، وكذلك مدرسة الترجمة - أو مدرسة الألسن فيما بعد فى عام ١٨٣٦. أما مدرسة الزراعة فافتتحت في عام ١٨٣٣ في نبروه بالمنصورة ثم انتقلت إلي شبرا في عام ١٨٣٦. وفي عام ١٨٢٧ تقرر إنشاء مدرسة للبيطرة في رشيد للاهتمام بالخيول الحربية ونقلت لاحقا في عام ١٨٣٧ إلي حي شبرا لكي تكون بجانب مدرسة الزراعة. وفي عام ١٨٤٠ افتتحت مدرسة القانون الإداري.[11]

وقد أراد "محمد علي" أن يكون للمواطنين كل مزايا الأجانب فأرسل البعثات العلمية والصناعية إلي أوروبا لتلقي فروع العلم والعمل المختلفة، وأرسلت البعثة الأولي في سنة ١٨٢٦ وبلغ عدد أعضائها ٤٤عضوا ووصل إلى ١١٤عضوا في سنة ١٨٣٣، ولما رجعت البعثات أعانت "محمد علي" كثيرا في تأسيس مشروعاته الكبرى، وانبري أفرادها لخدمة "محمد علي" في مصالحه المختلفة ولو إنه لم يتقيد كثيرا باختصصاتهم وترتيبات المسيو "جومار" الذي كان رئيس البعثات في فرنسا وأحد علماء حملة نابليون، بل عين منهم كما اقتضت حاجته. واهتم بكل درجات التعليم أولي وثانوي وخاص، وأسس مدارس علي النظام الحديث لكل هذه المراحل لأول مرة في البلاد، وكان يساق إليها الطلبة كما يساقون إلي الجيش قسرا علي الرغم من ترغيب الباشا لهم بإيوائه التلاميذ وإطعامهم وما كان يقدمه لهم من الكساء والرواتب الشهرية غير أن أساس اهتمامه بالتعليم لم يكن الرغبة الخالصة في تعميمه بين الأهالي، بل كانت المدارس في نظره جزءًا من نظام الجندية، وكان الطلبة يعاملون معاملة الجند، وإدارة المدارس تبع الحربية. واهتم "محمد علي" بالمدارس ما بقيت حاجته للجيش فلما قل عدد أفراد الجيش بمقتضى فرمان سنة ١٨٤١ قل اهتمامه بالمدارس كذلك.[12]

وإذا جئنا لعهد "الخديوي إسماعيل" وجدنا إنه أعطي التعليم اهتماما كبيرا، وأنفق عليه بسخاء، وقد عني عناية كبيرة بالتعليم في مختلف مراحله، فاهتم بالكتاتيب وأدخلها في نطاق النظام التعليمي وأنشأ مجلس المعارف للمشورة في أمور التعليم. وفي ١٥ أبريل ١٨٦٨ تولي "علي مبارك" نظارة المعارف وعمل علي إتاحة التعليم لكل من يرغب دون تمييز، كما وضع أول تخطيط علمي لمشروع التعليم القومي فيما سمي بلائحة رجب. وفي عام ١٨٧٢ صدر أول قانون للأزهر الذي نظم حصول الطلاب علي الشهادة العالمية

(الدكتوراة). وفي عام ١٨٨٠ شكلت الحكومة لجنة لتنظيم التعليم أطلق عليها (مجلس قومسيون المعارف).[13]

وعندما أتي الاحتلال الإنجليزي علي مصر عام ١٨٨٢.....تدهور التعليم بشكل ملحوظ من عدة نواحي. فيذكر(جرجس سلامة:١٩٦٦) أن الاحتلال الإنجليزي عمق جذور الازدواج التعليمي بقصد خلق تميز طبقي عن طريقين أولاهما إحلال اللغة الإنجليزية محل اللغة العربية وجعلها لغة التدريس في المرحلتين الابتدائية والثانوية بقصد إبعاد الشقة بينها وبين التعليم الشعبي في الكتاتيب، وثانيهما جعل التعليم في المرحلتين(الابتدائية والثانوية) بمصروفات لا يتحملها إلا الميسورون القادرون من أبناء الشعب مما يمنع غير القادرين من الدخول فيها فقد قرر الاحتلال مصروفات عالية علي تلاميذ المدارس الابتدائية كادت تجعل التعليم فيها حكرا علي أبناء طبقة خاصة ممن يستطيعون دفع تلك المصروفات إذ إنه لم يكن يقبل بها أي تلميذ بالمجان، وكان حرص الإنجليز علي هذه السياسة كبيرًا جداً لدرجة قيام أزمة وزارية أثناء نظارة "سعد زغلول" للمعارف بسبب منحه أحد الطلبة النابهين المجانية لتفوقه مخالفا بذلك سياسة الاحتلال. وهكذا تحددت وظيفة المدرسة الابتدائية بما لا يتعدى إعداد فئة محدودة من الأطفال للالتحاق بالمدارس الثانوية.[14]

وكان من الطبيعي أن يمكن الاحتلال لنفسه في مصر ليس عن طريق التواجد العسكري فحسب ولكن عن طريق الاحتلال الاقتصادي والسياسي والثقافي وكان الطريق إلي ذلك هو غرس تربية تميل إلي الاستكانة والخضوع، وجعل الاقتصاد اقتصادا ضعيفا، وتجميد المجتمع جمودا يعوقه عن الحركة والتطور، والعمل علي تحطيم الثقافة القائمة وقيمها الأساسية لتستقبل الثقافة الاستعمارية أشكالها دون مضمونها، وكان التعليم هو الوسيلة الأساسية لتحقيق ذلك .

فكانت سلطة التعليم في الإدارة البريطانية متجسدة في شخصية "دنلوب" لإعداد الموظفيين المصريين في مؤسسات الاحتلال، مما جعله تعليمًا محدودًا في سعته، لدرجة تشبيهه بأنه تعليم بالقطارة، وكان محدودًا في مناهج اللغة الإنجليزية لتخريج صغار الموظفين والكتبة.[15]

ثم جاء دستور١٩٢٣الذي نص علي أن التعليم الأولي إلزامي للمصريين بنين وبنات وقد صدر مرسوم بقانون إنشاء الجامعة الحكومية باسم(الجامعة المصرية) عام ١٩٢٥ مكونة من أربع كليات هي: الآداب والعلوم والطب والحقوق، وتوالي إنشاء الجامعات بعد ذلك كجامعة الاسكندرية ١٩٤٢، وجامعة عين شمس١٩٥٠، وجامعة أسيوط ١٩٥٧، ثم توالت الجامعات الإقليمية. و في الإطار ذاته اهتم "طه حسين" بتطوير برامج التعليم ومجانيته وطالب بالاهتمام بتدريس اللغة العربية والتاريخ المصري والتربية في المدارس، كما طالب بالتوسع في إنشاء الجامعات.[16]

وبعد إلغاء الامتيازات الأجنبية عام ١٩٣٧، ونمو الطبقة الوسطي والإحساس بضغوط مظاهر ثالوث الفقر والجهل والمرض برزت تيارات من الفكر السياسي والاجتماعي تولدت من خلال الصراع بين الملكية والأحزاب ومطالب الاستقلال والنهوض. ومن نتائج هذا الفكر تأكيد أهمية نشر التعليم ودوره في الحركة الوطنية والاستنارة الجماهيرية . وفي هذا السياق ظهر كتاب "طه حسين" بعنوان(مستقبل الثقافة في مصر) عام ١٩٣٨ مؤكدًا علي أن الدول تتيح فرص التعليم مشاعة للجميع (كالماء والهواء)، وتقوم بالإشراف عليه وتمويله.[17]

وقد اهتمت ثورة ٢٣ يوليو اهتمامًا كبيرًا بالأبعاد الاجتماعية، ويمكن القول بأن مشروع النهضة الاجتماعية للثورة قد بدأت بذوره الجنينية في الأسابيع الأولي للثورة،

ففي خلال الشهرين الأولين أصدرت الثورة قانونين مهمين: الأول قانون الإصلاح الزراعي، والثاني هو إلغاء الألقاب المدنية. وعمل قانون الإصلاح الزراعي علي إعادة توزيع الثروة في الريف المصري، وفتح قنوات عديدة للحراك الاجتماعي والسيولة الطبقية. ومن حيث قاعدة النظام التعليمي وقنواته فقد جري توسيعها بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ مصر، فقد فتحت أبواب التعليم علي مستوياته كافة لأبناء الشعب بالمجان. وكان من نتائج ذلك ارتفاع عدد الطلاب في مراحل التعليم المختلفة من مليونين في أوائل الخمسينيات إلي ستة ملايين في أوائل السبعينيات، أي بزيادة نسبتها ٣٠٠ بالمئة. ولكي يصبح تعميم مجانية التعليم واقعًا فعليًا وليس مجرد حق شكلي، قامت الثورة ببناء المدارس والجامعات علي طول الأرض المصرية. وقد فتح كل ذلك قنوات الحراك الاجتماعي والسيولة الطبقية أمام أبناء العمال والفلاحين الذين عاشوا طويلاً علي هامش الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المصرية.[18]

ويوضح (حامد عمار:٢٠٠٥) إن أهم الإصلاحات التي جرت خلال حقبة الثورة، والتي ارتبطت بسياسة التعبئة والسيطرة المركزية وكسب ولاء الجماهير والتوحيد والتنميط في مؤسسات التعليم فيما يلي:

١- توحيد مرحلة التعليم الابتدائي منذ عام ١٩٥٣ بإلغاء المدرسة الإلزامية والأولية التي كانت طريقا مسدود النهاية لمن يلتحق بها، وجعل هذه المرحلة مدرسة واحدة من أجل تكوين ثقافة قومية مشتركة لجميع أبناء وبنات المجتمع.

٢- إقرار مجانية التعليم العالي عام ١٩٦١، وتدفق طلاب التعليم الجامعي والمعاهد العليا من مختلف الشرائح الاجتماعية، وبخاصة من أبناء الطبقة الوسطي والموظفين والفلاحين والعمال وصغار التجار والحرفيين، وقد تم ذلك تأسيسًا لمبدأ تكافؤ الفرص، واعتبار القدرات التحصيلية والمعرفية – وليس المالية والاقتصادية -معيارا

للقبول، واستتبع ذلك إنشاء مكتب التنسيق لتوزيع الطلاب علي مؤسسات التعليم العالي بالاعتماد علي معدل درجاتهم في امتحان الثانوية العامة .[19]

لقد أرست الدولة منذ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ مبدأ ديمقراطية التعليم مما جعل التعليم متاحا لجميع فئات الشعب بالمجان في جميع مراحله، حيث صدر قانون التعليم الابتدائي رقم (٢١٠) لسنة ١٩٥٣ والذي كان من أهم قراراته: مجانية التعليم الابتدائي وإلزاميته، وحدد مدة التعليم الابتدائي ست سنوات. واهتمت الوزارة بإنشاء المدارس الابتدائية بشكل واضح ورفع شعار (مدرستان كل ثلاثة أيام) ثم صدر قانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٧ لتنظيم المرحلة الإعدادية، وأصبحت مدة الدراسة ثلاث سنوات يلتحق بها الطالب بعد انتهائه من الصف السادس .[20].

إلا إنه طرأ تحول كبير علي السياسة العامة للدولة في مصر عام ١٩٧٣، إذ تحولت مصر إلي الرأسمالية، بما سمي بسياسة الانفتاح الاقتصادي في مصر ١٩٧٣، كما توجهت مصر غربا إلي الولايات المتحدة بدلا من الاقتصار علي التوجه نحو الاتحاد السوفيتي، وصاحب ذلك فتح الأبواب أمام رأس المال الأجنبي، وفتح أبواب الاستيراد.[21]

وقد تضمن دستور ١٩٧١ العديد من المواد التي تحكم وتنظم السياسة العامة للتعليم في مصر، منها المادة (١٨) والتي تنص علي أن التعليم حق لكل مواطن وله الحق في أن يختار التعليم المناسب لميوله وقدراته ومواهبه، وأن الدولة من حقها الإشراف علي التعليم كله مهما تعددت أشكاله وأنماطه، بالإضافة للمادة (٢٠) والتي نصت علي مجانية التعليم بمراحله المختلفة مما يحقق تكافؤ الفرص التعليمية وإلزامية التعليم.[22]

ويذكر (أحمد إسماعيل حجي :٢٠٠٩) إنه رغم ما يوجد في دستور ١٩٧١ إلا إنه شهدت تلك الفترة تغييرات تعليمية كبيرة من أبرزها:

١ - التوسع الكبير في التعليم الخاص، الذي يلبي احتياجات طوائف عديدة تريده، وقامت الدولة بالتوسع في التعليم الأجنبي ومدارس اللغات الخاصة ومدارس اللغات التجريبية.

٢ - ضعف ارتباط المناهج الدراسية ببيئة المتعلمين.

٣ - تعميق الفارق الاجتماعي بين تعليم وتعليم، فانتشار الدروس الخصوصية في كافة مراحل التعليم، يعمق الفوارق الاجتماعية بين القادرين وغير القادرين.

٤ - الزيادة المطلقة في أعداد الأميين، نتيجة لانخفاض مخرجات التعليم الأساسي.

٥ - وجود أشكال تدعم الاختلاف تتصل بوجود تعليم مدني وتعليم ديني، وانخفاض جودة التعليم في المدارس الحكومية. وقد استمرت هذه الأوضاع، وبخاصة التوسع في إنشاء المدارس التي تقدم تعليما بغير اللغة العربية، ويتميز خريجوها بأنهم مطلوبين أكثر في سوق العمل، ومن شأن هذه المدارس بناء نمط من المواطنين يختلفون عن نظرائهم أبناء المدارس العامة الذين يتعلمون باللغة العربية .[23]

وقد بدأت السياسة التعليمية تشهد تغيرا كبيرا باعتبار التعليم منظومة يمكن إصلاحها من خلال مجموعة من المدخلات الرئيسة وهذا ما أكدت عليه ورقة تحديث التعليم عام ١٩٧٩ والتي اعترفت بالخلل في النظام التعليمي فكانت هذه البداية لدراسة واقع العملية التعليمية في مصر.[24]

وقد صدرت في عهد وزير التعليم "مصطفي كمال حلمي" ورقة عمل حول تحديث التعليم في مصر وكانت بمثابة الخطوة الحقيقية نحو تحديث سياسة التعليم وتناولت الورقة ما يلي:

- واقع التعليم في مصر بإيجابياته وسلبياته.

- الاهتمام بالتربية المستدامة وتنمية قدرة المتعلم علي الإنتاج.
- تحقيق تكافؤ الفرص في القبول بالتعليم النظامي.
- الاهتمام بالمباديء الأساسية الموجهة لحركة التعليم في مصر.[25]

وفي الثمانينات تحددت الأهداف القومية للتعليم متمثلة في التعليم المجاني، التعليم والتميز للجميع، واقتحام عصر التكنولوجيا، ومواجهة تحديات العولمة. وقد عقدت سلسلة من المؤتمرات القومية لتطوير التعليم، ففي عام ١٩٩٣م عقد المؤتمر القومي لتطوير التعليم الابتدائي، وفي عام ١٩٩٤ عقد المؤتمر القومي لتطوير التعليم الإعدادي، ثم تلا ذلك مؤتمر قومي عن المعلم وإعداده وتطويره ورعايته في عام ١٩٩٦، وفي عام ٢٠٠٠ عقد المؤتمر القومي لاكتشاف الموهوبين ورعايتهم، وفي ديسمبر ٢٠٠٤ عقد مؤتمر التعليم في الاسكندرية والذي أكد علي ضرورة بقاء مجانية التعليم كحق لكل مصري والتأكيد علي تطبيق مبدأ التدرج في عملية تطوير التعليم.[26]

وفي التسعينيات (في عام ١٩٩١) اعتبر التعليم المشروع القومي الأكبر لمصر؛ حيث أعلن أن التعليم هو المشروع القومي الأول في تنمية المجتمع ومواجهة تحديات المستقبل. وفي يوليو ١٩٩٢ صدرت وثيقة (مبارك والتعليم...نظرة إلي المستقبل) والتي شملت الخطوط العريضة والأساسية للسياسة الجديدة المقبلة. وقد اعتبرت التسعينيات العقد القومي للقضاء علي الأمية وتحقيق رؤية جديدة: وهي التعليم للتميز، والتميز للجميع الذي أصبح هدفًا قوميًا نحو معايير الجودة الشاملة في التعليم. وكل ذلك كان انعكاسًا لعقد المؤتمرات السالف ذكرها .[27]

وبالنظر إلي حال التعليم في مصر الآن يتضح إنه من وجهة نظر الكثير يعاني أشد المعاناة، وأرجعوا ذلك إلي العديد من الأسباب أهمها علي الإطلاق "اللاتخطيط"

ومحاولات التغيير المستمرة للعملية التعليمية الناجمة عن قرارات عشوائية غير مدروسة، وغير مسئولة أيضا، وهو ما أثر بالسلب علي أجيال عديدة، والغريب إنه عندما يتم اكتشاف قصور وسوء تلك القرارات تكون النتيجة إلغاءها وبمنتهي البساطة دون النظر إلي المتضرر الوحيد من جراء هذه القرارات، وهو الطالب الذي يخوض مراحل تعليمه دون أن يدري أنها لا تعد سوي (تجربة) من وجهة نظر المسئولين فإما أن تكلل بالنجاح فتحسب لهم، وإما أن تفشل ويكون الضحية جيلا بأسره.[28]

ويعاني التعليم قبل الجامعي من العديد من المشكلات التي تقف حجر عثرة أمام تقدم المجتمع ومنها:

- ارتفاع كثافة الفصل الدراسي مما أدي إلي عدم قدرة التعليم الابتدائي علي استيعاب كافة الأطفال الملتحقين.
- ظهور مشكلة التسرب والتي تعتبر من أخطر المشكلات التي يعاني منها التعليم الابتدائي في مصر، وذلك لأنها تؤدي إلي سوء استغلال الموارد البشرية من خلال انصراف التلاميذ عن مواصلة الدراسة.
- عدم مسايرة المناهج للتطوير السريع، فضلا عن كونها تتصف بتكدس المعلومات وتكرارها وعدم ملاءمتها لأعمار التلاميذ أو تكوينهم العقلي.
- قيام العملية التعليمية علي الحفظ والتكرار، ونادرا ما يستعين المعلم بوسيلة تعليمية أخري عند شرحه للدرس وذلك نظرا لقصر مدة الحصة الدراسية نتيجة لتعدد الفترات داخل المدرسة الابتدائية، وضعف الامكانات المادية والمخصصات المالية لمعظم المدارس.

- اقتصار عملية التقويم علي أسلوب الامتحانات التحريرية والذي يقيس درجة تحصيل تلاميذ المرحلة الابتدائية في بعض المواد المقررة ولا يعطي أي اهتمام للتفكير العلمي أو الابتكاري للتلميذ.
- سوء المباني المدرسية حيث يوجد بالتعليم قبل الجامعي أكبر نسبة من المباني المشيدة لأغراض غير تعليمية، وذلك نتيجة عدم القيام بأعمال الصيانة اللازمة وعدم مراعاة الشروط المثلي عند تصميم المباني ومساحات الخدمات لممارسة الأنشطة التعليمية والتربوية المتكاملة.
- نقص الإمكانات والتجهيزات داخل حجرة الدراسة بالإضافة إلي نقص المكتبات وعدم توافرها في معظم المدارس وإن وجدت المكتبات لا تعدو أن تكون صغيرة محدودة الإمكانات والتجهيزات، وتحوي عددا قليلا من الكتب.[29]

ونعاني من كل تلك المشكلات رغم أن الخريطة التعليمية تزدحم بآلاف المؤسسات التعليمية بمدارسها وفصولها وجامعاتها وتبعيتها بين التعليم الحكومي بأنواعه العامة واللغات والتعاوني والخاص والأجنبي والأهلي، فضلا عن التعليم الأزهري بمعاهده وجامعاته مما يمكن وضعه في المظومات الرباعية في التعليم في مصر. وتتفاوت هذه المنظومات بدرجات متباينة في نوع طلابها ومعلميها ومناهجها ومجانيتها ومصروفاتها، وفي مبانيها وإدارتها، وفي لغة التعليم بها، وفي توجهات خريجيها الفكرية والقيمية، وفي فرص العمل والبطالة. وتتفاوت كذلك في معدلات نمو طلابها السنوي، وفي كلفة تعليمهم، وفي فرص التعليم بين المحافظات، وبين الريف والحضر، وبين الأغنياء والطبقة الوسطي والفقراء. وتظل مشكلة الأمية قائمة لتصل إلي أكثر من ٢٠ ٪ من السكان في عمر ١٥ سنة فما فوق.[30]

وهذا الخليط غير المتجانس من أنماط وأشكال التعليم في مرحلته الأولي هو صورة من صور العشوائية التي لابد أن تنتج شخصيات ذات قيم عشوائية، وسلوك اجتماعي عشوائي[31]. وأصبح تعدد أنماط التعليم واحدا من أهم المشكلات في النظام التعليمي المصري والتي لابد من دراستها دراسة جادة والوقوف علي كل جوانبها حتي يتسني لنا مواجهة آثارها السلبية قبل فوات الأوان.

ولكي يتحقق الفهم لمشكلة تعدد أنماط التعليم واستعراضها من كل زواياها وأبعادها المختلفة لابد من دراسة نظام التعليم المصري الحالي واستعراض جوانبه .

واقع التعليم قبل الجامعي في مصر:

يقسم نظام التعليم في مصر إلي المراحل التالية:

١- مرحلة التعليم قبل الابتدائي

ويشمل دور الحضانة ورياض الأطفال ويلتحق بها الأطفال من سن ٤ -٦ سنوات، وتنقسم إلى دور حضانات حكومية، وحضانات خاصة وتختلف في نوعية البرامج التعليمية والتربوية التي تقدمها، وفي مستوي الخدمة المقدمة.[32]

وعلي الرغم من أن مرحلة رياض الأطفال تبدأ مع سن الرابعة من عمر الطفل وتنتهي مع السادسة، فأحيانا يسبقها فترة تسمي مرحلة (تمهيدي رياض أطفال) من عمر ثلاث سنوات، وأحيانا تصدر المديريات التعليمية قرارات بالنزول بسن القبول في مرحلة رياض الأطفال حتي سن ثلاث سنوات ونصف، وهذا يعتمد علي كثافة الفصول الدراسية وعدد المتقدمين. وفي هذه المرحلة يتعلم الطفل عددا من الأنشطة والتدريبات اليومية والحياتية وبعضا من المباديء في اللغة والحساب والبيئة والرياضة البدنية والرسم والموسيقي، بما يعينه علي التأهل للمرحلة الابتدائية. وتوفر الوزارة هذه المرحلة في المدارس الحكومية

والمدارس الخاصة التي تدرس منهجها باللغة العربية أو الخاصة لغات وفيها يدرس المنهج باللغة الإنجليزية أو الفرنسية[33]. وتتمثل أهمية هذه المرحلة في أنها تعتبر حجر الأساس بالنسبة للطفل ففيها يتعلم مبادئ القيم، ويتم تأهيله لاستكمال التعليم في المراحل التعليمية التالية لها، حيث ينتقل الطفل من جو الأسرة ليتعرف علي ماهية المؤسسة التعليمية والقواعد التي تحكمها، وكيفية سير اليوم الدراسي، والتعامل مع أقرانه.

٢- مرحلة التعليم الأساسي:

ينقسم التعليم الأساسي إلي حلقتين، الابتدائية ومدتها ست سنوات وهي تناظر المرحلة العمرية من (٦ -١١) سنة ويلتحق التلميذ بحلقة التعليم الابتدائي في سن ٦ إلي ٨ سنوات، حيث إن عمر ست سنوات يشكل العمر الرسمي للالتحاق بالتعليم. أما الحلقة الثانية من التعليم الأساسي فهي الحلقة الإعدادية ومدتها ثلاث سنوات، وهي تناظر المرحلة العمرية من (١٢ -١٤) سنة، وتعمل الحلقة الإعدادية علي تأهيل الطفل للالتحاق بالمرحلة الثانوية، إذ إن المسار الأول من هذا المستوي ويعرف بالثانوي العام ومدته ثلاث سنوات يعد الطالب للالتحاق بالتعليم الجامعي أو بالتعليم ما بعد الثانوي ودون الجامعي (معاهد إعداد الفنيين). أما المسار الثاني من التعليم الثانوي فهو يعرف بالثانوي الفني ومدته من ثلاث إلي خمس سنوات ويعد الطالب للالتحاق بسوق العمل، ويتحدد قبول الطلاب بأي من المسارين علي أساس الأداء في اختبار نهاية الحلقة الإعدادية وعلي رغبة الطالب والأماكن المتاحة بكل من المسارين. ويناظر التعليم الثانوي المرحلة العمرية من (١٥ -١٧) سنة. وقد أضاف دستور (٢٠١٤) المرحلة الثانوية إلي التعليم الإلزامي، ومن ثم أصبح التعليم الإلزامي يضم التعليم الأساسي والتعليم الثانوي بشقيه العام والفني.[34]

ويذكر (عماد صيام :٢٠١٣) أن مدارس مرحلة التعليم الأساسي تتنوع بين الأنماط التالية:

١ - مدارس حكومية عادية(مجانية) تدرس كل موادها باللغة العربية، وهي الكتلة الأعظم من المدارس الابتدائية والإعدادية ويدفع طلابها بضع عشرات من الجنيهات كرسوم نظير تسلم الكتب الدراسية.

٢ - مدارس حكومية تجريبية (بمصروفات) يتم التدريس فيها باللغة الإنجليزية، ويدفع فيها التلاميذ مصروفات أكبر مقارنة بالنوع الأول، وعددها محدود.

٣ - مدارس خاصة بمصروفات يتم التدريس فيها باللغة العربية، وتلك تتحدد مصروفاتها تبعا لمستوي الخدمة التعليمية، وهي تقدم نفس البرامج التعليمية في المدارس الحكومية ولا تختلف عنها إلا في انخفاض كثافة الفصل قليلا.

٤ - مدارس اللغات (خاصة بمصروفات) والتي يدرس بها أيضا البرامج التعليمية التي تقدم في المدارس الحكومية لكن باللغات الأجنبية. وتتفاوت كلفة الدراسة بها تفاوتا كبيرا يرتبط بمستوي الخدمة وكثافة الفصل وكفاءة المعلمين ومستوي الاهتمام بالأنشطة المدرسية.

٥ - مدارس حكومية (مجانية) ذات نوعية خاصة لسد الفجوة في تعليم البنات في الحلقة الأولي من التعليم الأساسي مثل مدارس الفصل الواحد، والمدارس صديقة الفتيات.

٦ - مدارس حكومية مهنية مجانية، وهي تقدم تعليما فنيا لطلاب الحلقة الثانية من مرحلة التعليم الأساسي وتؤهل الطلاب لدخول التعليم الثانوي الصناعي أو إلي سوق العمل. ويلتحق بها في العادة الطلاب الذين استنفدوا مرات الرسوب في الحلقة الأولي والذين ينتمون في الغالب إلي الأسر الفقيرة.

٧ - مدارس حكومية رياضية(مجانية) ويلتحق بها ٢٪ من إجمالي طلاب المرحلة الإعدادية من ذوي المواهب الرياضية حيث يحصلون علي برامج إضافية تدعم قدراتهم الرياضية، وهي مدارس حكومية فقط.

٨ - مدارس إعدادي أجنبية(خاصة) تمهد الطلاب لدراسة الثانوية العامة الدولية(IGCE) في المرحلة الثانوية أو مدارس ألمانية وهي مدارس خاصة فقط وكلفة الدراسة بها عالية جدا.

٩ - مدارس التربية الفكرية(حكومية) ومخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة، وأعدادها محدودة، وتوجد بجانبها من نفس النوعية مدارس خاصة عالية الكلفة .[35]

٥ - مرحلة التعليم الثانوي :

شهد المجتمع المصري في الآونة الأخيرة كثيرا من التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية؛ جعلت بنية النظام التعليمي غير موحدة أو متسقة، بل أصبحت بني متعددة تتبادل

فيما بينها عمليات الاستبعاد والإقصاء والاصطفاء.[36]

وتشير العديد من الدراسات إلي أن التعليم في مصر يعاني من زخم في أنماطه، وفيما يلي نعرض أهم أنماط التعليم الثانوي :

أولا المدارس الحكومية :

هي المدارس التابعة للدولة وتشرف عليها، وتضع وزارة التربية والتعليم المناهج الخاصة بها، وتنقسم المدارس الحكومية للمرحلة الثانوية إلي خمسة أنماط هي :

١ - المدارس الثانوية العامة (المجانية):

هي المدارس التي تدرس موادها باللغة العربية، علي أن يدرس الطالب لغة أجنبية أولي خلال سنوات الدراسة بها(٣سنوات)، ولغة أجنبية ثانية يدرسها الطالب في الثلاث سنوات، وتعتبر الدراسة في تلك المدارس مجانية، حيث يدفع الطالب مبالغ رمزية نظير استلام الكتب الدراسية.

والجدير بالذكر أن من يحصل علي فرصة الالتحاق بالتعليم الثانوي العام (سواء المدارس الحكومية أو الخاصة) هم ثلث الطلاب فقط الذين اجتازوا الشهادة الإعدادية وحققوا أعلي الدرجات، في حين يذهب الثلثان الآخران إلي المدارس الفنية.[37]

٢ - المدارس الثانوية الفنية(المجانية):

وتنقسم إلي ثلاثة أنواع) صناعي – زراعي -تجاري(، وتستوعب مدارس التعليم الفني حوالي 62% من مجموع الطلاب بعد المرحلة الإعدادية[38]، ويتم توزيع وتوجيه الطلاب للتعليم الفني علي أساس مجموع الدرجات في شهادة إتمام التعليم الأساسي، بينما التوجيه

الداخلي حسب سعة القسم وعدد المدرسين في التخصصات، دون مراعاة لاحتياجات سوق العمل أو ميول واستعداد الطلاب.[39]

وقد أشار الدكتور"طارق شوقي" وزير التربية والتعليم السابق إن هناك ٣٧ مدرسة بديلة عن الثانوية العامة، ومنها مدرسة توشيبا العربي، مدرسة السويدي الثانوي، مدرسة We للاتصالات، مدرسة الهيئة العربية للتصنيع، مدرسة مبارك كول، مدرسة البترول، مدرسة مياه الشرب والصرف الصحي، مدرسة الطاقة الشمسية، مدرسة الضبعة النووية، مدرسة الغزل والنسيج، مدرسة البتروكيماويات، مدرسة أي تك للتكنولوجيا التطبيقية.[40]

إن معظم تلك المدارس تشترط مجموعا معينا للالتحاق بها، كما تشترط اجتياز بعض الاختبارات، والمقابلة الشخصية، وبعضها يضع حدا أدني لدرجات الطالب الراغب في الالتحاق بها في اللغة العربية واللغة الإنجليزية والرياضيات وفقا لطبيعة الدراسة بكل مدرسة، وبعضها يقبل ذكورا فقط، والبعض الآخر يقبل الجنسين، كما إن بعضها يقبل الطلاب من سكان المحافظة التي توجد بها المدرسة فقط.

وتري الدراسة إن التوسع في إنشاء مثل هذا النمط من المدارس يسهم في حل الكثير من مشكلات التعليم في مصر، ويعمل علي ربط التعليم بسوق العمل حيث إن الأوضاع الاقتصادية في مصر تستلزم التوسع في قطاع الصناعة وذلك لإنتاج القوي البشرية المدربة القادرة علي دعم الصناعة المصرية، فمما لاشك فيه إن الصناعة تدعم اقتصاد الدول، وتسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي. كما أن تلك المدارس تعمل علي خلق وعي جماعي بأهمية التعليم الفني ومكانته في المجتمع بعد أن ترسخ في أذهان الكثير عبر عقود طويلة إن التعليم العالي هو السبيل لتحقيق المكانة الاجتماعية، وأن التعليم الفني هو تعليم الفقراء ماديا واجتماعيا وعقليا.

٣ - المدارس الرسمية لغات(التجريبية سابقا) هي تلك المدارس المدعومة ماليا من الدولة، لكنها تتميز عن المدارس الحكومية العامة باهتمامها باللغات والأنشطة المدرسية، وتحصل في المقابل مبالغ قد تصل إلي آلاف الجنيهات، وتمثل نسبتها ٢٪ من إجمالي المدارس العامة.[41]

وأنشئت المدارس التجريبية بقرار من وزير التعليم والثقافة والبحث العلمي رقم (٢) بتاريخ ١٩٧٩/١/١ ، وهي المدارس التي تسعي لتحقيق أهداف التعليم العام بالإضافة إلي التوسع في تدريس اللغتين الإنجليزية والفرنسية، وتدرَّس بإحدي هاتين اللغتين مواد

الرياضيات والعلوم علي نسق المدارس الخاصة للغات[42]. وتلك المدارس(التجريبية) تتقاضي مصروفات من طلابها أقل – نسبيا - من المدارس الخاصة للغات، وذلك نظرًا لما تقدمه من تعليم متميزفضلا عن قلة كثافة الفصول مما يتيح فرصا أفضل للتعلم .

وأطلق عليها "المدارس التجريبية" حيث تسعي لتجريب الوسائل التعليمية الحديثة والمناخ المدرسي الذي يعتمد علي المشاركة الفعلية في الحصول علي المعرفة والتعليم وكل ماهو حديث ومفيد في المجال التعليمي[44]، وكذلك أطلق عليها تجريبية لكونها تجربة قابلة للنجاح والفشل.

وقد صدر القرار الوزاري رقم ٢٨٥ بتاريخ ٢٠١٤/٦/٢٨ بشأن تغيير اسم المدارس التجريبية إلي المدارس الرسمية للغات، وجاء في المادة (٣) من نفس القرار أن المدارس الرسمية للغات تهدف – بالإضافة إلي تحقيق أهداف التعليم قبل الجامعي – إلي:

١ - التوسع في دراسة اللغات الأجنبية بجانب المناهج الرسمية المقررة .

٢ - التوسع في استخدام الأساليب والوسائل التكنولوجية الحديثة لتطوير العملية التعليمية .

٣ - التوسع في ممارسة الأنشطة الرياضية والثقافية والفنية والعلمية وغيرها من الأنشطة.

٤ - اقتراح المشروعات التي تؤدي إلي تحقيق الترابط بين المدرسة والمنزل والبيئة والمدارس الأخري في ذات المرحلة التعليمية.

٥ - رعاية الموهوبين والمتفوقين في جميع المجالات والاهتمام بهم.

٦ - الاهتمام بترسيخ القيم الروحية والتربوية والأخلاقية وتعميق الولاء للوطن والمواطنة .[44]

وقد أعلن "طارق شوقي" وزير التربية والتعليم السابق إن المدارس التجريبية بمفهومها التقليدي الحالي المتعارف عليه "مفهوم اللغات" سيتم امتصاصها في ظل تطبيق نظام التعليم الجديد وذلك بقرار من الدولة، ابتداءً من الجيل الذي يلتحق بالتعليم في العام الدراسي ٢٠١٩/٢٠٢٠، مشيرا إلي أن الدراسة تكون باللغة العربية في تلك المدارس من KG١ حتي الصف السادس الابتدائي، ثم يبدأ تدريس العلوم والرياضيات بالإنجليزية من الصف الأول الإعدادي.[45]

والجدير بالذكر إنه لم يحدث ذلك حتي الآن ولازالت الدراسة في المدارس الرسمية لغات(التجريبية سابقا) باللغة الإنجليزية.

٤ - المدارس اليابانية وهي مدارس مدعومة ماليا حسب الاتفاق المبرم بين كل من الحكومة المصرية والحكومة اليابانية، وتطبق نظام التوكاتسو الياباني في التعليم، وأنشطة التوكاتسو هي نوع من الأنشطة التربوية تقوم علي تنمية الشعور بالجماعة، والمسئولية لدي الطلاب تجاه المجتمع والبيئة المدرسية المحيطة، وتحقيق التنمية المتوازنة بين الجوانب الاجتماعية والعاطفية للطالب والجوانب الأكاديمية، بالإضافة إلي تنمية روح التعاون، ومهارات التعامل مع الآخرين، من أجل إعداد شخصية إنسانية متزنة ومتكاملة[46]. وتحصل المدارس اليابانية علي مبالغ مالية يفترض أن يتمكن محدودي الدخل من دفعها، كما جاء في شروط الاتفاقية المبرمة بين الحكومتين .[47]

٥ - مدارس النيل وتعد من المدارس الدولية ولكنها ليست خاصة بل تابعة للمدارس الحكومية (مدارس حكومية دولية) وتأسست عام ٢٠١٠م -بالشراكة مع جامعة كمبريدج البريطانية - ككيان مستقل لصندوق تطوير التعليم التابع لرئاسة مجلس الوزراء، ويبلغ عددها -حتي الآن - ١٤ مدرسة موزعة علي مجموعة من

المحافظات. وتقوم بتدريس مناهج مصرية بمعايير دولية لمراحل التعليم المختلفة، ويكون التعليم بتلك المدارس ثنائي اللغة حيث تطبق أساليب التعلم الحديثة للغتين العربية والإنجليزية، وتسعي المناهج لتحقيق التوازن بين المعارف والمهارات التي تشمل مهارات التفكير النقدي والتحليلي، ومهارات الاتصال، والمهارات الاجتماعية، وحل المشكلات، والمهارات الفنية والرياضية بهدف تمكين الطلاب من التفكير المستقل والتعامل بفاعلية داخل المجتمع . ويحصل الطالب بعد اتمام دراسته علي شهادة النيل الثانوية الدولية(CNISE) التي تمكنه من الالتحاق بالجامعات المصرية والدولية، وتعادل شهادتها شهادة (IG) المعتمدة في التعليم البريطاني[48]، وتقدم تلك المدارس خدماتها مقابل مصاريف تعتبر الأعلي بين المدارس الحكومية.

ثانيا المدارس الخاصة

١ - مدارس عربي :

ويطلق عليها مدارس عربي تمييزا لها عن مدارس اللغات، والمدارس العربية الخاصة تكون اللغة العربية فيها لغة التعليم إلي جانب لغة أجنبية تدرس كلغة، وتتبع في مناهجها المناهج والكتب المقررة نفسها في نظائرها من المدارس الرسمية، وتخضع كذلك للامتحانات العامة التي تنظمها الوزارة في نهاية تلك المراحل التعليمية، كما تدخل في حساب النتائج النهائية لتلك الشهادات العامة، ومصروفاتها في جميع الأحوال أقل من المدارس الأخري الخاصة والمعروفة بمدارس اللغات.[49]

٢ - مدارس اللغات:

هي ذلك النوع من المدارس التي تهتم بتعليم اللغة الأجنبية (غالبا الإنجليزية)، ويتم فيها تدريس مقررات الوزارة في الرياضيات والعلوم والكمبيوترباللغة الإنجليزية، ويجري التعليم باللغة العربية في مقررات المواد الاجتماعية واللغة العربية والتربية الدينية حسب

كتب الوزارة. وتخضع في امتحانات الشهادات العامة لامتحانات الوزارة في المواد التي تدرس بالعربية، بينما توضع لها أوراق أسئلة باللغة الإنجليزية للمواد التي تدرس بتلك اللغة.[50]

وتوفر مدارس اللغات خدمات تعليمية متميزة، كما أنها تتميز بكثرة الأنشطة الصفية، وقلة أعداد الطلاب داخل حجرة الصف، و توفير الزي المدرسي واشتراكات في المواصلات لمن يرغب في ذلك، ومعلمين مدربين، ومناخ مدرسي داعم للعملية التعليمية.

٣ - مدارس أجنبية دولية :

تعد المدارس الأجنبية الدولية جزءًا من المدارس الخاصة فمن الممكن تعريفها علي أنها تلك المدارس التي تشمل جميع المدارس والمعاهد العلمية التي أنشأتها في ربوع مصر الجمعيات الدينية الأجنبية أو بعثات التبشير أو حكومات أجنبية أو شركات أخري بقصد الربح[51]، ويلتحق بها - بمصروفاتها الباهظة – عديد من أبناء وبنات القيادات الفكرية والاقتصادية والسياسية في مصر وفي بعض الأقطار العربية.[52]

وتقدم هذه المدارس تعليما أجنبيا متعدد الروافد والمتمثل في المدارس الأمريكية، والفرنسية والكندية، والألمانية، والانجليزية، ويلتزم كل نظام تعليم من الأنظمة السابقة بتدريس مناهج الدولة التابع لها، فالمدرسة الكندية تلتزم بتدريس المنهج الكندي، والمدرسة الانجليزية تلتزم بتدريس المنهج الانجليزي، والمدارس الأمريكية تلتزم بتدريس المنهج الأمريكي، وفي هذه الأنظمة تعتبر اللغة الانجليزية أوالألمانية أوالفرنسية هي اللغة الأولي بالنسبة للتلاميذ، ويختار التلاميذ اللغة العربية كلغة ثانية، ويتم تدريس المنهج الوزاري في اللغة العربية، ولكن ذلك يتم في أضيق الحدود حيث يكتفي بتدريس أجزاء محدودة من كتاب الوزارة.[53]

انعكاسات تعدد أنماط التعليم على العدالة التعليمية :

إن العدالة لا تعني المساواة المطلقة، بمعني التساوي الحسابي في أنصبة أفراد المجتمع من الدخل القومي أو الثروة القومية[54] . فحين نتحدث عن الإنسان في المطلق، نجده متمايزا ومتنوعا في الواقع الاجتماعي، فهو رجل وامرأة، وفي الريف والحضر، غنيا وفقيرا، متزوجا وغير متزوج، طفلا وشابا، كهلا وشيخا، عاملا وعاطلا، سويا ومعاقا، متعلما وأميا، وفي إطار هذه الخصائص والمحددات الاجتماعية، يصبح التعامل والتصرف المتماثل مع ما بينها من تفاوت مسألة غير عادلة، ومجافيا للعدالة الاجتماعية هدفا ووسيلة[55] ومن هنا علينا أن نفرق بين ثلاثة مصطلحات وهي "المساواة" و"العدالة" و "الإنصاف" ؛ فقد تتداخل تلك المفاهيم مع بعضها البعض بحيث يصعب الفصل بينها، إن المساواة تعني تساوي كل البشر في الحقوق والواجبات أمام القانون.

إن مساواة الشخص المعاق – علي سبيل المثال - في الحقوق والواجبات مع غيره قد لا تكفي لتحقيق العدالة، فإذا افترضنا أن هناك شخصا كفيفا، فكيف يتسني له النجاح في نفس الظروف التي أهِّل بها للشخص الطبيعي، فلابد أن توفَّر له الإمكانات كتوفير الشرائط السمعية وغيرها من الوسائل، وذلك في جوهره هو معني العدالة ؛ أي إزالة العقبات التي تحول دون انتفاع الشخص بما لديه، بحيث تصبح معايير التنافس علي تلك المنفعة لا تنحاز لأفراد أو جماعات دون غيرها.

ومن هنا يأتي مصطلح "تكافؤ الفرص" فلكي تتحقق المساواة والعدالة معا؛ فهما في حاجة إلي السعي نحو إحداث التكافؤ بين البشر، كتكافؤ المستطيل مع المربع في المساحة علي الرغم من احتفاظ كل منهما بخصائصه .

أما عن معني الإنصاف، فقد يشمل الإنصاف العدل، إلا إنه يتضح في خطأ القول بأن " المساواة في الظلم عدل"؛ فالمساواة في الظلم هي إفراط في الظلم، فعلي سبيل المثال إذا

كانت جميع الفصول في نظام مدرسي ما تضم ٦٠ طالبا، فهل يعتبر ذلك أمرا منصفا؟، إننا نضرب هذا المثال لأن البنك الدولي قرر مؤخرا – اعتمادا علي دراسة عملية – إن أحجام الفصول ذات الستين طالبا يجب أن تعتبر أمرا مقبولا[56]، وإذا سلمنا بذلك فهل من المعقول أن هذا العدد من الطلاب داخل الفصول سيتلقي تعليما جيدا ؟!

فمفهوم الإنصاف مرتبط بحق الإنسان في أن يحيا حياة كريمة، وأن يتمتع بمستوي جيد من التعليم والعلاج والغذاء وغيرها من الخدمات، فلابد أن يكون القانون منصفا للجميع. ويمكن تقريب معني الإنصاف بمثال آخر، ماذا لو استهلك الجيل الحالي كافة الثروات الطبيعية لكي يحيي حياة كريمة، ويعمل علي تضييق الفجوة بين الفقراء والأغنياء، ويحقق العدالة؛ وترك للأجيال القادمة تركة من الديون، فالإنصاف يرتبط بضرورة الحفاظ علي حق الأجيال القادمة.

وتري الدراسة أن تداخل المعني بين "المساواة"، و"العدالة"، و"الإنصاف" جعل الكثير يستخدم هذه المصطلحات بمعني واحد تقريبا، وخلاصة القول إن الإنسان يحتاج إلي تحقق الثلاث معان معا، فما قيمة المساواة إن لم يكن هناك عدالة؟ ، وما قيمة العدل إن لم يسع لتحقيق الإنصاف؟

ومن الحقائق المهمة التي يجب الانتباه إليها عند الحديث عن بعد "العدالة" في التعليم، أن مؤسسات التعليم الحكومي – خاصة في مؤسسات التعليم العام قبل الجامعي - تقدم خدمات تعليمية أقل جودة من نظيرتها المقدمة في مؤسسات التعليم الخاصة، ومن ثم فإن الطلبة المقيدين في هذه المؤسسات الحكومية - والذين غالبا ما ينتمون للشرائح الأفقر من السكان - يحصلون علي تعليم أقل جودة ويكتسبون مهارات لا تتناسب عادة مع الاحتياجات الفعلية لسوق العمل التنافسي ولعملية التنمية بشكل

عام [57]، بينما يتلقي أبناء الأسر ميسورة الحال تعليما ورعاية أفضل في المدارس الخاصة، ويتلقي معظم طلبة تلك المدارس تعليمهم بلغة أجنبية علي عكس أقرانهم في المدارس الحكومية مما يفصلهم عن مجتمعهم ويعمق الهوة بينهم وبين باقي طوائف المجتمع ويرسخ للطبقية بحيث يصبح التمكن من لغة ثانية هو الفيصل في حكم المجتمع علي مستوي تعليم الفرد، وتتسع الفجوة بين ثقافات فئات المجتمع الواحد.[58]

وفي ضوء تدهور منظومة العدالة بوجه عام، وفي ضوء الانحياز الواضح لنظم الحكم – منذ عقود - للرأسمالية الطفيلية الريعية التي هيمنت علي مختلف مؤسساتنا السياسية، فقد تفاقمت مظاهر غياب العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص بتأثير ضياع هيبة القانون وانتهاكه علي يد الكثير من المؤسسات التعليمية. فعلي سبيل المثال ترفض المدارس الخاصة الالتزام بالزيادات السنوية للمصروفات كما تحددها القرارات الوزارية التي تصدرها وزارة التربية والتعليم، تبعا للحق المخول لها بالقرار الوزاري ٣٠٦ الخاص بالإشراف وتنظيم شؤون التعليم الخاص.[59]

والأخطر من ذلك أن تتحول المؤسسات التعليمية إلي نصف عامة ونصف خاصة، تحت مسمي التجريبيات والمدارس القومية وكليات الانتساب الموجه والأقسام الخاصة باللغات الأجنبية، وكل ذلك بمصاريف تجعل القادر علي تحملها يتعلم تعليما متميزا [60]، وذلك تمهيدا لإلغاء مجانية التعليم التي تعد في مقدمة المطالب الاجتماعية اللازمة لتحقيق العدل والسلام الاجتماعي، وتمكين غير القادرين من الحصول علي فرصة التعليم، واعتبار القدرة العلمية وليست القدرة المالية هي المعيار الحقيقي لمواصلة التعليم، وتخريج أكبر قاعدة من المتعلمين للمشاركة في بناء المجتمع والنهوض به [61]. وقد ألمحت بعض الأقلام وبعض التصريحات بصورة مستترة ومعلنة، بأن تدني أحوال التعليم في وطننا يعود إلي المجانية، ولقد أخذت تلك الدعاوي تتستر خلف حجة واهية، وهي أن كل الناس تريد أن تتعلم وتسعي نحو الحصول علي وظيفة حكومية، وأن الدولة ليست

بقادرة علي ذلك الأمر في ظل قلة الموارد المالية وضيق ذات اليد، وإنه ليس من المنطقي أن يتعلم كل الناس بدون دفع المقابل لهذا التعليم، والحل السحري من وجهة نظر هؤلاء أن يتم ترشيد المجانية أو إعادة النظر فيها أو حتي إلغاؤها، حتي نستطيع أن نقدم تعليما متميزا للطلاب. (62)

إن كل تلك الدعاوي الأيديولوجية المستترة والتي تسعي إلي حرمان أبناء الفقراء من فرصة التعليم، هي حجج تصب في النهاية نحو خصخصة التعليم وجعله سلعة تباع وتشتري في السوق، يقتنيها من يستطيع أن يدفع ثمنها، ولاشك إن ذلك سيكون في صالح الأغنياء والقادرين وأصحاب السلطة والنفوذ في المجتمع، وسيخلق مجتمعا طبقيا يتصارع مواطنوه حول الحق في الحصول علي الاحتياجات الأساسية من صحة وتعليم وإسكان وحياة كريمة، مما يزعزع التناغم الطبقي والسلام الاجتماعي داخل المجتمع. (63)

وبناء علي ماسبق يمكن القول إن منظومة التعليم المصري - بوضعها الحالي - بدأت تسهم بشكل كبير في الإبقاء علي الشكل الطبقي للمجتمع وإعادة إنتاجه، بدءا من فرصة الحصول علي التعليم، مرورا بشكل وجودة التعليم، وصولا لفرص العمل المعتمدة علي مكتسبات التعليم . (64)

وتعمل المدرسة بوصفها أداة تصفية اجتماعية انتقائية؛ حيث تتوزع اللامساواة في أربع عمليات تصفية رئيسة تلعب الخلفية الاجتماعية دورا مهما فيها، وهي : -

١ - عدم المساواة في الفرص المتاحة للالتحاق بالتعليم .

٢ - عدم المساواة في الاستمرار في التعليم (ظاهرة الرسوب والتسرب)

٣ - عدم المساواة في الناتج التعليمي (امتحانات واختبارات) .

٤ - عدم المساواة في الناتج النهائي للتعليم (فرص التوظيف بعد إتمام التعليم الرسمي)[65]

وأشار (شبل بدران:٢٠٠٠) أن التعليم يمارس دورا بالغا كقناة للحراك الاجتماعى فى المجتمعات التى تتيحه للجميع، أما فى المجتمعات التى يقتصر فيها حق التعليم - نظريا أو فعليا - على طبقة معينة، يصير التعليم أداة للحراك الصاعد داخل نطاق هذه الطبقة فقط، ويعبر النظام السياسى -الاجتماعى عن مصلحة طبقة من الطبقات كالرأسمالية مثلا، ويتجه التعليم لخدمة مصالحها، ويتجه إلى أن يصير بمصروفات لا تستطيعها الطبقات غير القادرة.[66]

وأكدت دراسة) علياء عمر (2009:أن عدم توفير فرص المواطنة تعليميا بين الشرائح الاجتماعية الفقيرة والمهمشة يؤثر علي تكافؤ الفرص التعليمية، إذ أن محاولة خصخصة التعليم أو تخلي الدولة عن تمويله تؤدي إلي انتكاسة التعليم المصري، والعودة إلي نظم التعليم الطبقي؛ خاصة في ظل ما تقدمه المدارس الخاصة من تعليم متميز يقابله ترد في العملية التعليمية في المدارس الحكومية. [67]

كما أشار) سعيد إسماعيل علي (2011 :أن تعدد أنماط مصانع إنتاج البشر- التي هي المدارس -تنتج أنواعا من الشخصيات التي لا تجمعها رابطة قومية واحدة متينة النسيج، وأن هذا الخليط غير المتجانس من أنماط التعليم هو صورة من صور العشوائية التي لابد أن تنتج شخصيات عشوائية ذات قيم عشوائية، وسلوك اجتماعي عشوائي لكل فريق معاييره وقيمه واتجاهاته.[68]

وأكد)أحمد زايد (2013:أن أبناء الشرائح العليا يحصلون علي فرص تعليمية أكبر، ليس فقط بحكم انتماءهم الطبقي ولكن أيضا بحكم البنية الطبقية

للتعليم ذاته فهم أكثر قدرة علي دفع أبنائهم نحو التعليم الخاص الأمر الذي يمنحهم ميزة نسبية في نوعية التعليم الذي يحصلون عليه ويقلل لديهم فرص التعثر في التعليم . كما أكدت الدراسة علي دور التعليم في عمليات الدمج والتهميش الاجتماعي، فالتعليم الذي لايقوم علي تقديم فرص متكافئة لكل المواطنين، أو التعليم الذي تتباين فيه الفرص التعليمية بتباين القدرات المادية للناس، أو التعليم الذي يمنح فرصا أكبر وتعليما أكفأ لفئات بعينها في الوقت الذي يحرم منها فئات أخري، هو تعليم يشيد آليات للتهميش لقطاعات أعرض من الناس بدلا من أن تكون آليات للدمج.(69)

ويرى(سعيد مرسى، أمل أنيس:٢٠١٤) أن السياسات الاجتماعية فى مصر انحازت خلال الفترة الأخيرة لصالح الأغنياء بشكل ملموس، فلم تفرض ضرائب تصاعدية على الدخل، وعملت الحكومات المختلفة على تشريع القوانين التى تسمح بتوفير تعليم خاص وأجنبى متميز بمصروفات عالية لأبناء هذه الطبقة، وتنامت أعداد المدارس الخاصة والأجنبية بشكل ملحوظ، وراحت الدولة تتوسع فى التعليم الخاص على حساب تعليم الفقراء وأبناء الطبقة المتوسطة، وضعف مستوى التعليم الحكومى وأصبح يعانى من العديد من المشكلات كارتفاع كلفته، وضعف الإنفاق الحكومى، وضعف مستوى نواتجه التعليمية وعدم تلبيته لاحتياجات سوق العمل.(71)

ويذكر (جمال الدهشان:٢٠١٨) إن خطورة ضرب أو إلغاء مجانية التعليم والسعى إلى إنشاء مدارس خاصة بمصروفات تفوق قدرة معظم الأسر الفقيرة وتسليع التعليم تكمن فى تهديد التماسك الاجتماعى، وهدم مبدأ تكافؤ الفرص والعدل التربوى .(72)

مما سبق يتضح أن تعدد أنماط التعليم على الرغم من منافعه إلا أن إثمه كان أكبر من نفعه فقد انعكس سلبا على العدالة التعليمية، كما أعاد إنتاج التمايز الطبقى

فى مصر، وأخل بمبدأ تكافؤ الفرص، وبالحقوق الدستورية التى وضعت من أجل تحقيق العدالة .

ويذهب البعض إلي أن الوصول للعدالة المطلقة أمر لا يمكن تحقيقه علي أرض الواقع، حيث إن الله عز وجل قد خلق البشر مختلفين، ولعل حكمة الله عز وجل في ذلك هي أن يسعي الإنسان بإرادته الحرة لتحقيق العدالة، ونشر الرحمة والتعاون بين البشر، فجعل الله الزكاة واجبة ليسعي الإنسان لتحقيق التقارب بين الفوارق الطبقية، ولهذا فإن عدم وجود العدالة المطلقة ليس مبررًا لوجود تفاوت طبقي في المستوي الاجتماعي ومن ثم التعليمي، حيث يتوجب علي الدولة أن تلتزم بتوفير حد أدني مُرضي من الخدمة التعليمية المقدمة التي تناسب متطلبات سوق العمل، حيث أصبحت أولي متطلبات سوق العمل اليوم إجادة لغة أجنبية، ويليها إجادة استخدام التكنولوجيا الحديثة والكمبيوتر، تلك المتطلبات تقدمها بعض أنماط المدارس دون غيرها، بالإضافة إلي اهتمام نمط المدارس الخاصة بانتقاء معلمين أكفاء، والمتابعة الدورية لمدي الكفاءة والالتزام في العمل.

ملخص النتائج والتوصيات:

١ - إن تعدد أنماط التعليم أحدث فجوة اجتماعية كبيرة بين طبقات المجتمع المصرى وأعاد إنتاج التمايز الطبقى.

٢ - أن تعدد أنماط التعليم أدى إلى تسليع التعليم، ومن ثم أصبح التعليم الجيد مرتبطا بمن يستطيع أن يدفع أكثر.

٣ - إن فتح المجال للاستثمار فى التعليم أتاح الفرصة لرجال الأعمال لإنشاء المدارس باعتبارها مشروعا مربحا، وذلك بغض النظر عن كفاءة هؤلاء المستثمرين فى إدارة تلك المدارس بما يتناسب مع السياسة التعليمية الموضوعة من قبل الوزارة.

٤ - أن تعدد أنماط التعليم يؤدى إلى تهديد التماسك الاجتماعى ومن ثم زعزعة الحس الوطنى كما ينعكس سلبا على تكافؤ الفرص وديمقراطية التعليم.

٥ - أن تعدد أنماط التعليم يحدث تفاوتا فى الخدمة التعليمية المقدمة وبالتالى فى نواتج التعليم، ومن ثم ينحاز سوق العمل لمن هم أكثر قدرة على الالتحاق بالتعليم الخاص لأنهم أكثر قدرة على تلبية متطلباته .

التوصيات

١. تحقيق التقارب بين مستوى المؤسسات التعليمية بمؤسساتها المختلفة.
٢. المتابعة الدورية من قبل الوزارة لآليات العمل داخل المدارس علي اختلاف أنماطها،
٣. توفير الإمكانات المادية التي تسهم في تدعيم وتطوير الأنشطة المدرسية في المدارس الأكثر احتياجا، كإقامة مسرح مدرسي، وتوفير مكتبة مدرسية، وتزويدها بمعامل صوتية للغات، ووسائل تكنولوجيا التعلم المتقدمة.
٤. اعتماد بعض الدورات التدريبية لجميع المعلمين في كافة أنماط التعليم وإلزامهم بالحضور.
٥. بناء جسور التعاون والتضامن بين كافة أنماط المدارس، وذلك من خلال إقامة اجتماعات بين مديري المدارس والاستفادة من الأفكار التي تم تنفيذها.
٦. إقامة مسابقات علمية وتربوية علي مستوي الوزارة يشارك فيها كافة أنماط المدارس من أجل تبادل الخبرات وتعزيز الثقافة العربية وتقوية روح المشاركة وتقبل الآخر.

٧. أن تنظم الوزارة تدريبات صيفية بأجر رمزي في نهاية العام تضم كل من يرغب في الاشتراك بها من طلاب المدارس المختلفة، وذلك لتنمية روح التعاون وتحقيق التواصل الفكري بين الطلاب من كافة أنماط المدارس، وتنمية مهارات الطلاب، والمساعدة في تطوير المجتمع المحلي.

٨. إقامة بعض المشروعات الإنتاجية داخل المدارس المختلفة والاستفادة من عائدها فى تطوير تلك المدارس، ودعم الطلاب الأكثر احتياجًا.

٩. توفير مجموعات التقوية داخل المدرسة كبديل للدروس الخصوصية، علي أن يتم توزيع العائد منها بشكل عادل بين المدرسة والمعلم، وذلك لجذب المعلمين للاشتراك في تلك المجموعات ، مع توقيع العقوبات علي من يرفضون المشاركة فيها رغم قيامهم بالدروس الخصوصية خارج المدرسة.

١٠. السماح لبعض المستثمرين من أهل الثقة الإعلان عن مشروعاتهم داخل المدارس مقابل مبالغ مالية تحددها الوزارة .كما يمكن التعاقد مع بعض الشركات لبيع منتجاتها داخل المدرسة مقابل مبلغ مالي يتم تحديده بالاتفاق مع الوزارة.

١١. إلزام المدارس الخاصة بدفع الضرائب المقررة عليهم ومتابعة تنفيذ ذلك من قبل الوزارة، وعدم التهاون في تطبيق العقوبة علي من يتلاعب أو يتهرب من دفعها.

١٢. الرقابة والمتابعة الدورية من قبل الوزارة للكشف عن مدي إلتزام المدارس الخاصة بتعليمات وقرارات الوزارة.

١٣. توقيع الجزاءات المادية علي المدارس التي لا تلتزم بالمشاركة في الاجتماعات التي تقيمها الوزارة، والاستفادة من تلك الجزاءات المادية فى تطوير المدارس الأكثر احتياجًا.

١٤. دعم معلمى وقيادات المدارس العامة ماديا واجتماعيا ومهنيا لتحقيق الارتقاء بالمستوى التعليمى ومخرجاته.

المراجع

١. شبل بدران، كمال نجيب : التعليم الجامعي وتحديات المستقبل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٦، ص٩.

٢. سعاد محمد عيد: الدستور المصرى والاهتمام بقضايا التعليم..الواقع وضمانات الحماية، مجلة كلية التربية بالزقازيق، جامعة الزقازيق، ع(٨٥)، أكتوبر ٢٠١٤، ص١٥١.

٣. نشوي ماهر محمد: تطوير تعليم اللغة الانجليزية والتعلم بها في مصر في الفترة ١٩٥٦ -١٩٩٦، رسالة ماجيستير، كلية التربية، جامعة عين شمس، ١٩٩٨، ص١٢٨.

٤. شبل بدران: التعليم والحرية .. قراءات في المشهد التربوي المعاصر، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠١١، ص ٢٣.

٥. سعيد محمود مرسى، أمل أنيس: السياسات الاجتماعية وانعكاساتها التربوية فى مصر، مجلة كلية التربية بالزقازيق، جامعة الزقازيق، العدد(٩٣)، أكتوبر ٢٠١٦، ص٣٦.

٦. سعيد إسماعيل علي: مستقبل التعليم المصري في ظل الخصخصة، دراسات تربوية، رابطة التربية الحديثة، ع(٨)، ١٩٩٣، ص٣٥.

٧. سعاد محمد عيد: الدستور المصرى والاهتمام بقضايا التعليم..الواقع وضمانات الحماية، مرجع سابق، ص١٥١.

٨. عبد الرحمن الرافعي: عصر محمد علي، ط٥، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٩، ص٣٩٧.

٩. جمال بدوي: محمد علي وأولاده، مرجع سابق، ص٣٥.

١٠. هبة الأصبحي: كيف بدأ التعليم وكيف تطور، مرجع سابق، ص١٥.
١١. محمد رفعت: تاريخ مصر السياسي في الأزمنة الحديثة، المطبعة الأميرية ببولاق،القاهرة، ١٩٣٤، ص ص ١١٧ -١١٨.
١٢. المرجع السابق، ص١١٨.
١٣. هبة الأصبحي: كيف بدأ التعليم وكيف تطور، مرجع سابق، ص ١٧.
١٤. جرجس سلامة: أثر الاحتلال البريطاني في التعليم القومي في مصر (١٨٨٢ - ١٩٢٢)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٦، ص ص ٨٦ -٨٧.
١٥. حامد عمار: السياق التاريخي لتطوير التعليم المصري، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ١٠٢.
١٦. هيثم البشلاوي، وآخرون: نحو صياغة استراتيجية عاجلة لتطوير التعليم المصري، مرجع سابق، ص ١٢.
١٧. حامد عمار: السياق التاريخي لتطوير التعليم المصري، مرجع سابق، ص ١٠٤.
١٨. مجدي حماد: ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٤، ص١٨٠، ص ١٨٧.
١٩. حامد عمار: السياق التاريخي لتطوير التعليم المصري، مرجع سابق، ص ص ١٠٥ -١٠٦.
٢٠. هيثم البشلاوي، وآخرون: نحو صياغة استراتيجية عاجلة لتطوير التعليم المصري، مرجع سابق ، ص ١٢.
٢١. أحمد اسماعيل حجي: التعليم قبل الجامعي الحديث والمعاصر في مصر بين الاتفاق والاختلاف، المؤتمر العلمي السنوي السابع عشر للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية "التعليم في العالم الإسلامي المؤتلف والمختلف"، القاهرة ، ٢٠٠٩، ص ٣٦٥.

٢٢. جمهورية مصر العربية : دستور جمهورية مصر العربية، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، المادتان (١٨،٢٠)، ص٣.

٢٣. أحمد إسماعيل حجي: التعليم قبل الجامعي الحديث والمعاصر في مصر بين الاتفاق والاختلاف، مرجع سابق، ص٣٦٥.

٢٤. محمد جاد أحمد: التجديد التربوي في التعليم قبل الجامعي، العلم والايمان للنشر والتوزيع، كفر الشيخ، ٢٠٠٧، ص ١٢٩.

٢٥. نجلاء محمد حامد، أماني عبد القادر محمد : التربية والتعليم في مصر دراسة تاريخية تحليلية، القاهرة، مركز الكتاب للنشر، ٢٠٢٢، ص ٣٣٣.

٢٦. أمل عباس حسين: التعليم في مصر المشكلة والحل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٩، ص ١٢٩.

٢٧. هيثم البشلاوي، وآخرون: نحو صياغة استراتيجية عاجلة لتطوير التعليم المصري، مرجع سابق ، ص ١٣.

٢٨. أمل عباس حسين: التعليم في مصر المشكلة والحل، مرجع سابق، ص ١٢٩.

٢٩. أسماء حمدي السيد معوض: مشكلات التعليم الابتدائي في مصر وكيفية مواجهتها، مجلة كلية التربية جامعة بنها، ع(١١٦)، ٢٠١٨، ص ص ٣٨٨ -٣٨٩.

٣٠. حامد عمار، صفاء أحمد: المرشد الأمين لتعليم البنات والبنين في القرن الحادي والعشرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠١٥، ص٣٦٨.

٣١. سعيد اسماعيل علي: السواء والمرض في تعدد أنواع التعليم، مجلة العلوم التربوية، جامعة القاهرة، ع(١٩)، ٢٠١١، ص ١٨٧.

٣٢. عماد صيام :النظام التعليمي كيف يمكن أن يصبح قاطرة للنمو الاقتصادي والتنمية؟مقارنة بين كوريا الجنوبية ومصر، في نادين سيكا(تحرير): هل

للتعليم جدوي؟ دراسة مسحية لعوائد التعليم العالي والخاص في مصر، شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب، القاهرة،٢٠١٣، ص ٧٠.

٣٣. هيثم البشلاوي، وآخرون: نحو صياغة استراتيجية عاجلة لتطوير التعليم المصري، مرجع سابق، ص ١٤.

٣٤. خالد عبد اللطيف عمران: نظام التعليم المصري (الواقع والمأمول) في ضوء الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي (٢٠١٤ -٢٠٣٠)، المجلة التربوية جامعة سوهاج، ع(٥٦)، ديسمبر ٢٠١٨، ص ٩.

٣٥. عماد صيام: النظام التعليمي كيف يمكن أن يصبح قاطرة للنمو الاقتصادي والتنمية؟ مقارنة بين كوريا الجنوبية ومصر، مرجع سابق،ص ص ٧٠ -٧١.

٣٦. مصطفي أحمد شحاته: تحليل بعض جوانب سياسة التعليم الثانوي في مصر علي ضوء مبدأ العدالة الاجتماعية ..دراسة نقدية، متاح علي https://www.minia.edu

٣٧. المرجع السابق، متاح علي https://www.minia.edu

٣٨. حسام بدراوي : التعليم..الفرصة للانقاذ، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠١١، ص١٣١.

٣٩. المرجع السابق، ص١٣٣.

٤٠. فاتن زكريا: وزير التعليم ..٣٧ مدرسة بديلة عن الثانوية لخريجي الشهادة الإعدادية، جريدة أخبار اليوم، نشر في ٢٦فبراير٢٠٢٢، متاح علي https:m.akhbarelyom.com

٤١. رجب عليوة علي: مدار س اللغات التجريبية في ج.م.ع، دراسة تحليلية تقويمية، رسالة ماجيستير، كلية التربية، جامعة الزقازيق، ١٩٨٦، ص ٥٥.

٤٢. رسمي عبدالملك رستم: تطوير الأداء في المدارس التجريبية الجكومية للغات، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، ١٩٩٣، ص١٠٠.

٤٣. محمود أبو النصر: القرار رقم (٢٨٥) والخاص بالمدارس التجريبية،جريدة الوقائع المصرية ، ع(١٥٥)، ٧يوليو ٢٠١٤، ص٢١.

٤٤. طارق شوقي، نشر في ٣٠ ابريل ٢٠١٨، متاح علي http://WWW.elbalad.news

٤٥. حامد عمار : السياق التاريخي لتطوير التعليم المصري، مرجع سابق، ص ١٣٠.

٤٦. فريال بشري: أنشطة التوكاتسو في المدارس المصرية اليابانية، المؤتمر الدولي الأول لكلية رياض الأطفال: بناء طفل لمجتمع أفضل في ظل المتغيرات المعاصرة، جامعة أسيوط، ٦ -٧فبراير٢٠١٨، ص ص٣٤٤،٣٤٥.

٤٧. غصون توفيق : المدارس والتفاوت الطبقي...من ينفق علي التعليم في مصر، مرجع سابق، ص٩.

٤٨. سلافة أحمد جويلي : نظام النيل التعليمي..مدارس النيل المصرية، متاح علي http://www.arabccd.org

٤٩. حامد عمار : السياق التاريخي لتطوير التعليم المصري، مرجع سابق، ص ١٣٠.

٥٠. المرجع السابق، ص١٣١.

٥١. -مجدي صلاح طه المهدي : دراسة ميدانية للمدارس الإسلامية الخاصة في جمهورية مصر العربية، رسالة ماجيستير، كلية التربية، جامعة المنصورة، 1990، ص.14

٥٢. حامد عمار : السياق التاريخي لتطوير التعليم المصري، مرجع سابق، ص. 133

٥٣. بثينة عبدالرؤوف: النظام التعليمي والاستبعاد الاجتماعي، جريدة الأهرام التعليمي، الأربعاء ٥

٥٤. مايو ٢٠١٠، ع(٤٥٠٧٥(، متاح علي Sitehttp://WWW.ahram.org.eg

٥٥. إبراهيم العيسوي:العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت،2014، ص.16

٥٦. حامد عمار :تقديم، في :محسن خضر :من فجوات العدالة في التعليم، ط(2) ، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،2006 ، ص.15

٥٧. ستيفن كليس، عمر قرغا :العدالة وتكافؤ الفرص في التعليم:حالة منظمة اليونيسيف والحاجة إلي حوار مشترك، ترجمة :عماد الدين عبد الرزاق، مجلة مستقبليات، مركز مطبوعات اليونيسكو، ع(3)، المجلد(44)، سبتمبر 2014 ، ص. 509

٥٨. أشرف العربي : تقييم سياسات الإنفاق العام علي التعليم في مصر في ضوء معايير الكفاية والعدالة والكفاءة، المؤتمر الدولي الخاص بتحليل أولويات الإنفاق العام بالموازنات العامة في مصر والدول العربية، معهد التخطيط القومي، القاهرة، فبراير ٢٠١٠، ص١٥.

٥٩. أمل أبو ستة: تعليم أفضي إلي طبقية، جريدة الشروق، ١٥ ابريل ٢٠١٣، متاح علي https//www.shorouknews.com

٦٠. كمال مغيث: تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية في التعليم، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(٦١)، يناير٢٠١٦، ص١٥٦.

٦١. محمد الصباغ : مشكلات التعليم في مصر بين الواقع والمأمول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٧، ص٨٧ .

٦٢. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار : تقييم مجانية التعليم قبل الجامعي وأثرها علي جودة مخرجات العملية التعليمية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة، ابريل ٢٠١٤، ص ٣٠ .

٦٣. شبل بدران : التعليم والعدالة الاجتماعية، كتابي للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠١٥، ص ص ٥٧ -٦٠ .

٦٤. محمد صبري الحوت : إصلاح التعليم بين واقع الداخل وضغوط الخارج، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص٣٧.

٦٥. مهني غنايم : السياسة التعليمية والطبقية والمواطنة، المؤتمر العلمي العربي الثاني عشرالدولي التاسع : التعليم والمجتمع المدني وثقافة المواطنة، المجلد(١)، جمعية الثقافة من أجل التنمية، سوهاج، ٢٥ -٢٦ إبريل ٢٠١٨، ص ص ٥٣١،٥٣٢ .

66. Ernosto; S., Farrell; J. : Eight Years of their Lives. Though Schooling to the Labour Market in Chile. Otawa, The International Development Center, 1982, P.11.

٦٧. شبل بدران:التعليم والبنية الاجتماعية فى المجتمع المصرى: دراسة تحليلية نقدية للدراسات والبحوث التى تناولت العلاقة الجدلية بين التعليم وبنية العلاقات الاجتماعية فى المجتمع المصرى، مجلة رابطة التربية الحديثة، العدد(٥٤)، فبراير ٢٠٠٠، ص٥٢.

٦٨. علياء عمر كامل : التعددية في التعليم بالحلقة الأولي من التعليم الأساسي وأثرها علي تكافؤ الفرص التعليمية في مصر، رسالة ماجيستير، كلية الدراسات العليا للتربية، قسم أصول التربية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩.

٦٩. سعيد إسماعيل علي : السواء والمرض في تعدد أنواع التعليم، مؤتمر ثورة ٢٥ يناير ومستقبل التعليم في مصر، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، في الفترة من ١٣ -١٤ يوليو ٢٠١١، ص ١٧٨.

٧٠. أحمد زايد: التعليم والطبقة فى مصر، المجلة العربية لعلم الاجتماع، جامعة القاهرة، كلية الآداب، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، العدد(١١)، يناير(٢٠١٣)، ص٣١.

٧١. سعيد محمود مرسى، أمل أنيس: السياسات الاجتماعية وانعكاساتها التربوية فى مصر، مرجع سابق، ص٣٦.

٧٢. جمال الدهشان: مجانية التعليم ضرورة مجتمعية لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية والعدل التربوى، مجلة رابطة التربية الحديثة،العدد(١٠٩)، أغسطس ٢٠١٨، ص١٤٢.